

شكر واجب للدكتور فتحي سرور



فاروق شوشة

تعليمها وتعلمها، وضبط نطقها الصحيح، وتوحيد ما فيها من مصطلحات واحلالها محل التسميات الاجنبية الشائعة في المجتمع، على أن يصدر بها قرار من الوزير المختص «وزير التعليم العالي» ينشر في الوقائع المصرية، ويقوم المجمع من خلال لجانه النوعية المختصة بتحقيق هذا الدور، وتذليل أية صعوبات تواجهه، ومتابعة تنفيذه وتقييم مستوى الاداء فيه.

ويعتبر هذا الالتزام احد الواجبات العامة للمقاة على العاملين، كل في حدود اختصاصاتهم، ويترتب على مخالفة هذا الالتزام انعقاد المسؤولية التأديبية للمخالفة، وينشأ مكتب بمجمع اللغة العربية لتلقى الشكاوى بشأن المخالفات التي ترد على هذا الالتزام، وتحقيقها، ويقوم المجمع باعلان تقرير سنوي عن حالة اللغة العربية وما تتعرض له قراراته من مخلفات.

ومجمع اللغة العربية لا يحمل سيفاً، ولايطارد الناس في الأسواق مطالبة بالمحافظة على سلامة اللغة العربية، لكنه يتخذ من اصلاح حال تعليم اللغة العربية والتعليم عموماً ومؤازرة وسائل الاعلام، سبيلاً إلى زيادة وعى المواطنين بلغتهم، رمز هويتهم ومواطنتهم، واللغة على السنة الناس واقلامهم لاينصلح حالها بسطوة القانون، ولكن بالتوجيه والتيسير والتوعية والارشاد، وتهينة السبل المعينة والمحققة لمحبة اللغة والايمان بها والالتزام بها في محافظتنا الداخلية وفي المؤتمرات العالمية، وأمامنا القدوة في اصحاب اللغات الاجنبية الذين لايتنازلون ابداً عن استخدامهما في كل المراقف والملتقيات - داخلية وخارجية - تمسكا بها واعتزازاً وزهماً.

وقبل ان تنتهي دورة المجمع لهذا العام، شهد العمل المجمعى قيام ثلاث لجان جديدة هي لجنة اللغة العربية في التعليم، ولجنة اللغة العربية في الاعلام، ولجنة التنسيق بين المجمع ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال اللغة وهي الجمعية المصرية لتعريب العلوم وجمعية لسان العرب وجمعية حماية اللغة العربية، لبدء العمل من اجل تفعيل القانون.

ويبقى الشكر الواجب والموصول من المجمع - رئيساً ونائباً وأميناً عاماً واعضاء وخبراء ومراسلين ومحررين - إلى رجل القانون والدكتور الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب، وإلى المجلس يكامله على الموقف العظيم الذي يمثل علامة فاصلة ومضيئة في تاريخ مجمع اللغة العربية والانجاز الوطني والقومي الحافل لمجلس الشعب.

في ختام دورة حافلة، هي بمثابة الحد الفاصل بين مرحلتين من عمر مجمع اللغة العربية، يصبح الشكر واجباً للقائه الدستوري الكبير أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب، ومجلس الشعب كله، ولجنة التعليم - بصفة خاصة - على موقفهم المؤازر للمجمع وهو يعيد عرض قانونه على مجلس الشعب بهدف تعديل بند واحد من المادة الثالثة من مواد القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨٢ الخاص بإعادة تنظيم مجمع اللغة العربية، وهو التعديل الذي انتقل به المجمع إلى عهد جديد، يتحمل فيه مسؤولياته عن اللغة العربية، ويمارس مهامه التي نص عليها القانون.

ومنذ اللحظة الأولى التي اتجه فيها المجمع - ممثلاً في رئيسه وأمينه العام - إلى الدكتور فتحي سرور، لعرض الأمر عليه والتماس مشورته وتوجيهه، كان وعيه العميق برسالة المجمع من ناحية، وبالسلبيات التي تسود واقع اللغة العربية على السنة الناس واقلامهم من ناحية أخرى، يمثل الانطلاقة القوية والمنشودة التي بدأت بعرض الأمر في اجتماع مشترك للجنة الثقافة والاعلام والتعليم بالمجلس، حضره وزير الثقافة، وكبار المسؤولين في وزارتي الثقافة والتعليم، وعندما تبلورت الصورة - بفضل المزيد من الحوار والمناقشات وانفساح مجال الرؤية - تم عرض الأمر على لجنة التعليم التي يرأسها الدكتور شريف عمر، وكان الدكتور فتحي سرور حريصاً على ان يرأس الجلسة، ايماناً منه بحق المجمع في تعديل قانونه، ومشاركة منه في الصياغة النهائية لمشروع تعديل القانون الذي تقدمت به لجنة التعليم وتم عرضه على المجلس واقراره خلال هذه الدورة البرلمانية، وأصبح قانون المجمع في صيغته الجديدة نص على ما يلي لتحقيق اغراضه: تلتزم دور التعليم والجهات المشرفة على الخدمات الثقافية والوزارات والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية وغيرها من الجهات الخاضعة لاشرف الجهات المشار إليها، بتنفيذ ما يصدره المجمع من قرارات لخدمة سلامة اللغة العربية، وتيسير تعميمها وانتشارها، وتطوير وسائل